

موازنة المواطنة والمواطن "صيغة مبسطة عن الموازنة العامة في متناول الجميع قراءةً وتحليلاً كشف الأرقام يحوّل كلّ فرد إلى "خفير مالي" فهل تبدأ المساءلة والمحاسبة؟

[خالد أبو شقرا](#)

قبل ١٧ تشرين الاول كانت شريحة واسعة من المواطنين "تدير ظهرها" لأرقام الدولة المالية. جلّ اهتمامها كان محصوراً بالدين العام وحصّة الفرد منه. وكانت عبارة "بيخلق الطفل وعليه ١٥ ألف دولار دين" هي الأكثر تعبيراً عن ثقافة مالية منقوصة. عشرات آلاف الصفحات من موازنات، تتضمن ما هو أخطر من الدين العام، ظلت مدفونة تحت طبقات من التعقيدات والمصطلحات التقنية وصعوبة الوصول الى المعلومات. وباستثناء الخبراء في الشأن المالي، فان فك رموزها كانت بالنسبة للسواد الاعظم من المواطنين كـ"علم الصواريخ". فابتعدوا عنها، وابتعدت شراكة المواطنين الفعالة في النقاش العام حول الموازنات، وما تتضمنه من سياسات ومقاربات لها بالغ التأثير على واقعهم ومستقبلهم. غاب "هر" المحاسبة المبنية على المعرفة، ولعب "فأر" التفرد بالصرف العشوائي والاستدانة والتوظيف السياسي لسنوات طوال، حتى وصلنا إلى الانهيار.

مؤشرات وشفافية

لا عجب في ان يكون مؤشر "حق الوصول إلى المعلومات" واحداً من أهم المؤشرات التي تعتمدها منظمة الشفافية الدولية، لتصنيف الدول على سلم الفساد. إلا ان هذا المؤشر لا يرتبط فقط باتاحة المعلومات، بل بتبسيطها وجعلها مقروءة من الرأي العام. وهذا ما توصل اليه "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي". فأطلق في العام ٢٠١٨ "موازنة المواطنة والمواطن" التي هي عبارة عن صيغة مبسطة للموازنة، يتم اعدادها بالتعاون مع مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

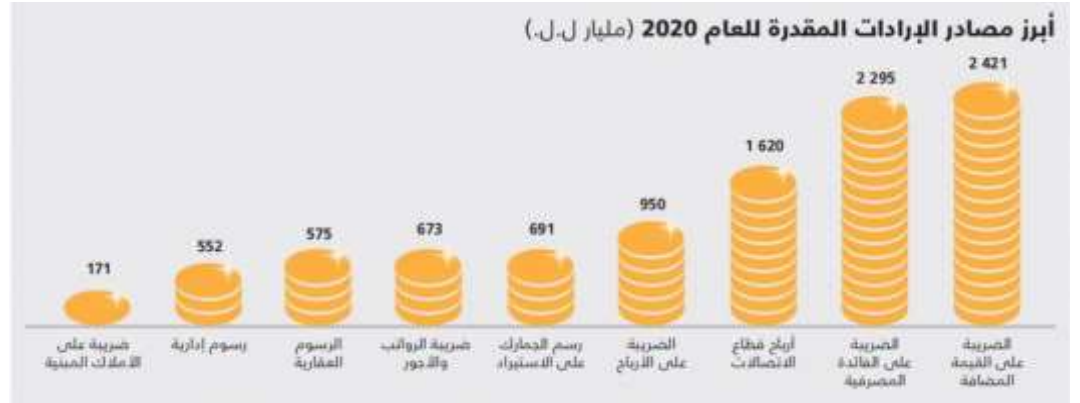
على عكس الموازنة العامة التقليدية التي تتألف من نحو الف صفحة والكثير من الجداول والارقام المبوية فصولاً وبنوداً، تقع موازنة "المواطنة والمواطن" في نسختها للعام الحالي في أربع صفحات متوفرة على الموقع الالكتروني لـ"المعهد" و"الوزارة" وهي تقدم "زبدة" النفقات المنوي صرفها والمشاريع المنوي تنفيذها والايرادات المتوقعة وحجم الدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي. رسوم بيانية ملونة تسهل على كل من يقرأها فهم كيف يصرف المال العام وما هو حجم الايرادات ومصدرها وكيف يتكون الدين العام وما هي التوجهات المالية وأبرز الاصلاحات.

موازنة ٢٠٢٠

إنطلاقاً من "موازنة المواطنة والمواطن" للعام ٢٠٢٠ التي تُقدر العجز (الفرق بين النفقات والايرادات) بـ ٤٨٣٦ مليار ليرة، نستطيع ان نعرف بسهولة على سبيل المثال ان ٥٠ في المئة من النفقات أو ما يعادل ٩٩٣٤ مليار ليرة ذهبت على الرواتب والاجور، فيما لم تتعد النفقات الاستثمارية على المشاريع ٢ في المئة أي ٤٩٣ مليار ليرة. وهو ما يمكّننا من طرح السؤال الابرز عن حاجة القطاع العام غير المنتج لهذا الكم من الموظفين؛ والذي يقال ان ٧ في المئة منهم يحصل على ٥٠ في المئة من قيمة الرواتب والاجور. في الوقت عينه تتفصل حصة المشاريع الاستثمارية التي تخلق النمو والتنمية، إلى أدنى معدلاتها. ويظهر في شق النفقات بحسب الوظائف العشر الاساسية ان الانفاق على الحماية الاجتماعية يبلغ ٤٩٨٥ مليار ليرة، وهو ما يوجب على الرأي العام ملاحقة هذا الرقم، خصوصاً ان أكثر من ٥٥ في المئة من الشعب اللبناني أصبح تحت خط الفقر ومآسي التعليم والاستشفاء لا تعد ولا تحصى. وأما الصادم فهو ارتفاع حجم الانفاق على الدفاع إلى ٢٤٢١ مليار ليرة، في حين ان البلد لا يملك قراري الحرب والسلام.

بالانتقال الى شق الايرادات نستطيع ان نرى بسهولة مطلقة من أين تأتي الدولة بأموالها. فالضريبة على القيمة المضافة تؤمن ٢٤٢١ مليار ليرة. ولكن هذه الضريبة غير مستدامة بمعنى ان تراجع الاعمال وانخفاض الاستهلاك يقلصها بشكل كبير وذلك على عكس الضرائب على قطاع الاتصالات مثلاً. فقطاع الاتصالات الذي كان المصدر الأول للإيراد تراجع إلى المركز الثالث بعائد سنوي يقدر بـ ١٦٣٠ مليار ليرة. أما الرسم الجمركي على الاستيراد فلا يحقق أكثر من ٦٩١ مليار ليرة وذلك على الرغم من ان البلد يستورد بـ ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو ما من شأنه أن

يكون خير دليل عن التهرب والتهريب الجمركي. مثله مثل الرسم العقاري الذي لا يؤمن أكثر من ٥٧٥ مليار ليرة. ويأتي في آخر الإيرادات كما تظهر الموازنة بوضوح الضريبة على الاملاك المبنية بـ ١٧١ مليار ليرة فقط.



المصدر: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

تطوير الشفافية مستمر

سهولة الوصول إلى معلومات الموازنة وقراءتها من قبل عامة المواطنين "أصبحت أسهل بكثير في نسخة العام ٢٠٢٠"، تقول الاقتصادية في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" سابين حاتم. "بعد تسجيل المواطنين صعوبة في قراءة موازنة المواطنة والمواطن للأعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ جرى اعداد نموذجين منها في العام ٢٠٢٠، واحدة موسعة نسبياً وتستهدف اساتذة الجامعة والمحللين والجمعيات والمجتمع الدولي والجهات الخارجية، ونسخة مبسطة ومسهلة لعموم المواطنين. حيث حصرت المعلومات بالنسخة المبسطة بما يهم المواطن لجهة الاجراءات المتخذة والضرائب الجديدة والإيرادات". وبحسب حاتم فان "امكانية الوصول إلى المعلومات وفهمها يعتبر أمراً أساسياً. فالموازنة يجب ان تفسر خطة الحكومة للعام المقبل والطريقة التي ستعتمدها لتحقيق الاهداف، وكيفية انفاق المال العام بحسب الاولويات. وبالتالي فان الفهم الصحيح لهذه المواضيع يمهد الطريق لمشاركة أفضل من المجتمع في القضايا التي تهمة".

منصة لتسهيل الوصول إلى المعلومات

العمل على تحقيق أعلى مستويات الشفافية يسير في "المعهد" على قدم وساق خصوصاً مع تأخر لبنان بشكل كبير في مؤشر شفافية الموازنة بالمقارنة مع الدول المجاورة. وللغاية استحدث المعهد هذا العام منصة الكترونية على موقعه، نقلت كل المعلومات المؤرشفة على شكل PDF إلى معلومات مفتوحة تتيح للجميع سهولة البحث واستخلاص الأرقام والمعطيات. كما يعمل "المعهد" على اضافة تحليل علمي وموضوعي لأرقام الموازنة واسباب تغييرها من سنة الى أخرى. وبحسب حاتم فان "البداية كانت مع تحليل أرقام النفقات العامة للعام الحالي، وسيضاف إليها بعد فترة تحليل أرقام الإيرادات، وسيتوسع التحليل إلى تبدل أرقام السنوات السابقة واللاحقة في المستقبل القريب".

موازنة المواطنة والمواطن تلبى الشرط الاساسي للشفافية من خلال تمكين المواطنين من تقييم أداء الحكومة لجهة تحديد السياسات الضريبية، وقرارات الاستدانة ووجهة إنفاق الموارد العامة وتحديد الأولويات. كما وتعتبر مطلباً من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، من اجل تأمين حق المواطنين بالوصول الى المعلومات التي تتعلق بالموازنة العامة لفهمها وبالتالي المساهمة والمحاسبة.

